الدكتاتور نميري لخيانة السادات مزيفا ارادة شعبنا الذي استضافت عاصمته مؤتمر الصمود واللاءات الثلاثة عام ١٩٦٧ م ، والذي صفح السادات وخيانته بعزوفه الرائع عن استقباله حين زار الخرطوم في يناير ١٩٧٨ م .

وهكذا نشأت في الساحة العربية اوضاع كان لا بد أن تتبدل معها وتتحور محتويات كل الشعارات القديمة .

فباسم الانفتاح تبيع دوائر الطريق الرأسمالي والتبعية الاستقلال الوطني لقاء حياة مترفة على النمط الاوروبي الامريكي . وفي خوفها من الثورة الديمقراطية على امتيازاتها ومصالحها تلجأ الى قمع الشعب ومصادرة حقوقه وحرياته الديمقراطية، وتحتمي بالامبريالية والصهيونية . حتى مستوى الاستعانة بقواتهما المسلحة كما حدث ويحدث في لبنان والصحراء الغربية وعمان . وبعض فئات البرجوازية الوطنية التي شاركت في النضال ضد الاستعمار الحديث اصبحت تسلك الطريق الرأسمالي تحت دفعه وقيادته ، والتحالفات التي رفعت لواءها ايام صعودها للسلطة في الخمسينات مع الاتحاد السوفييتي والتي كانت رغم قصورها ومحدوديتها عاملا هاما في مسار حركة التحرر العربية ، انقلبت عليها الان لتتحالف مع الدول الامبريالية واحتكاراتها ضد مصالح اوطانها وشعوبها . وبعد ان كانت تحارب الشعوذة والغيبيات صارت تجد فيها سلاحا لحماية مصالحها .

وشعارات الوحدة العربية ، التي ظلت ترتقي مع ارتقاء - المحتوى الاجتماعي لحركة شعوبنا التحررية حتى صارت قوة رافعة اساسية لها ، نبذتها قوى الرأسمالية والتبعية ، واخذت تستبدلها بشعارات التضامن المطاطة ، في الوقت الذي تنسف فيه ادنى قواعد التضامن ضد العدوان الامبريالي الصهيوني وتشحن الجماهير بالنزعات الانفصالية والانعزالية .

حتى شعار استعادة فلسطين عربية اصبح « غير واقعي » لا بالمعنى المؤقت ، وانما كحقيقة نهائية دائمة . اي ان ذلك الشعار لم يعد يتناقض فقط مع مصالح الامبريالية والصهيونية ، وانما ايضا - ولذلك السبب - مع مصالح قوى الرأسمالية والتبعية العربية ، بمن فيها بعض الفئات الرأسمالية الفلسطينية .

المهمات الملحة

هذه الملامح الجديدة تؤكد صحة المفهوم العلمي لجوهر الصراع العربي الصهيوني بوصفه صراعا طبقيا بين قوى الثورة الديمقراطية من جهة وقوى الامبريالية واتباعها المحليين من جهة اخرى . كما تؤكد موضوعة تشابك وتمازج المهام الوطنية لحركة التحرر العربية مع مهامها الاجتماعية .

ان هذه الملامح تعبر عن فترة جديدة في اطار الثورة الديمقراطية لها شعاراتها وتكتيكاتها واولوياتها . ان المهمة ذات الاسبقية الاولى التي تفرضها هذه الفترة هي بناء اوسع جبهة عربية لاحباط مرامي زيارة السادات للقدس المحتلة ، ومواصلة النضال من وسائر المخطط الانهزامي ، واستعادة حق اجل تحرير الارض العربية المحتلة وحق شعب فلسطين في ارضه ودولته الوطنية المستقلة .

هذه المهمة تطرح نفسها في ظروف معقدة . فمن ناحية نجد ان حركة التحرر العربية تواصل نضالها العنيد بالدعم والمؤازرة من حليفها الثابت الاتحاد السوفييتي وكل قوى التحرر في العالم . والنظم الوطنية العربية صامدة وتخوض المعارك بكل امكاناتها المادية والمعنوية ورايات الثورة الفلسطينية مرتفعة . وحتى تعرضت القوى الوطنية والتقدمية لاقسى الضربات والخسائر ، فانها تصمد جراحها وتستجمع قواها وتقاوم .

مصادرة الحريات الديمقراطية هو السلاح الرئيسي في يد الحلف الامبريالي الرجعي

ولكن ورغم ان الامور لا تسير كلها وفقا لحسابات اعداء الشعوب العربية ، فان ميزان القوى يميل حاليا ، عسكريا وسياسيا ، وان بصورة مؤقتة ولصالحهم وطلائع القوى الوطنية والتقدمية تعاني ارهاق حرب اكتوبر والمؤامرة على لبنان والقمع والارهاب وصراعات المحاور والمعارك المشتتة على امتداد الساحة ، ومن ثم فان المطلوب هو تقييم الموقف كله تقييما هادئا ، وطرح الشعارات التي تراكم طاقات الشعوب العربية وترفع قدراتها لخوض معركة قاسية وطويلة في ظل اوضاع جديدة .

ان رحلة السادات لم تذهل حركة التحرر العربية وتفقدها اتجاهها ، كما تصور هو ومحركوه ، بل تصدت لها بالمقاومة الحازمة ، فتنادت الى مؤتمرات الصمود في طرابلس التي اتخذت التدابير العاجلة الملائمة ، وعبرت الجماهير بتحركاتها الواسعة عن ادانتها للسادات وخيانته وبشكل عام تمخضت الجولة الاولى من المعركة عن تأكيد شعوبنا رفضها للتسوية الاستسلامية ، عن اجبارها للحكومات الرجعية ، حتى المؤيدة لتلك التسوية ، على عدم تأييد السادات ، فضربت عليه العزلة الا من تأييد سفاحي السودان والمغرب .

توسيع اطار الصمود

ودعما وتطويرا لما بدأ في طرابلس ، نتقدم بالمقترحات التالية :

● نرى أن تضم تجمعات الصمود كل القوى الوطنية والتقدمية العربية دون رواسب تحفظات او حساسيات - كل الاحزاب والجبهات والتحالفات، الحاكمة وغير الحاكمة ، الشيوعية والوطنية والتقدمية ، وكل منظمات الثورة الفلسطينية ، وكل اتحاد عربي عام نقابي او مهني او اجتماعي يرغب في المشاركة ، وكل النقابات والهيئات والاتحادات الوطنية التي لا تشترك - اتحاداتها العربية العامة وترغب هي في المشاركة بالاضافة للشخصيات الوطنية البارزة في مختلف ميادين الحياة .

وفي رأينا ان من الضروي الوصول الى كل قوة وطنية وتقدمية عربية ، والتغلب على الظروف الصعبة التي تعيشها بعض هذه القوى ومساعدتها بكل الوسائل للمشاركة في المعركة في مختلف المستويات .

● من رأينا ان الصيغة المثلى لوحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية على اسس صلبة هي تحالف يأخذ في الاعتبار ويحترم تباينها الطبقي والاجتماعي واختلافاتها الايديولوجية والسياسية وتعدد مستويات واشكال تنظيماتها ، ومن ثم ينبغي أن يقوم ذلك التحالف على تكافؤ اطرافه والاحترام لاستقلالها والتشاور الديمقراطي فيما بينها واتفاقها الاختياري على برنامج محدد وملزم لها جميعا . ان تحالفا كهذا سيصمد امام كل اختيار وسيكون قادرا ليس فقط على انجاز المهام الملحة الراهنة ، وانما ايضا على التصدي للمهام اللاحقة .

ان احترام التمايز بين الفصائل الوطنية والتقدمية ضروري لتجنب الممارسات التي اضرت في السابق بوحدتها - وبالتالي بمسار حركة التحرر العربية - بسبب الاختلافات الايديولوجية والسياسية .

الحريات الديمقراطية

● تحتل قضية الديمقراطية مركزا اماميا في مهام حركتنا في الظروف الراهنة . فهي ليست فقط هدفا جوهريا لنضال الشعوب العربية ، وانما تشكل مصادرتها السلاح الرئيسي الذي يستخدمه الحلف الامبريالي الرجعي لقمع اي مقاومة لمخططاته وتسويته .

من هنا لا بد من بناء حركة نشطة على امتداد الساحة العربية ترفض وتقاوم مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية في اي بلد عربي وتتضامن مع اية قوى وطنية وتقدمية تتعرض لاي اضطهاد ، بحيث تصبح هذه الحركة عنصرا اساسيا لوحدة كل القوى الوطنية التقدمية ورافعة اساسية لنضالها وجزءا لا يتجزأ من برنامجها .

● وامتدادا للتضامن الذي اظهرته شعوبنا مع الحركة الشعبية المصرية بمناسبة مرور عام على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧م ، نرى ان تتواصل الحملة وتتصاعد عربيا وعالميا لمؤازرة تلك الحركة ضد الاضطهاد والملاحقات والاعتقالات والمحاكمات الجائرة ، وان تنظم حملات نشطة مماثلة من اجل

وقف سياسة الاعتقال واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين في السعودية والبحرين وعمان واليمن الشمالي ومصر والسودان والمغرب وتونس .

ومن رأينا ان احترام الحقوق والحريات الديمقراطية يجب ان يكون ايضا النهج السائد في النظم الوطنية فذلك ليس ضروريا فقط لاطلاق طاقات الجماهير الجبارة في التنمية وتطوير الانجازات التقدمية وحمايتها وحماية النظام الوطني ، ومن ثم لجعل اشتراك تلك الجماهير في تحالف القوى الوطنية والتقدمية على امتداد الساحة اشتراكا بالاصالة لا ينوب عنها فيه حزب او تنظيم بالوكالة ، وانما هو ضروري ايضا لالهام وتطوير الحركة الجماهيرية في البلدان العربية الاخرى .

ونحن نقصد الديمقراطية كنظام للحكم واصلاحات اجتماعية جذرية وحقوق وحريات اساسية ، وقبل كل شيء حرية تنظيم الاحزاب والنشاط السياسي والنقابي وحق الاضراب والتعبير والاصدار المتعدد للصحف .

● وفي هذا الاطار نعتقد انه سيفيد حركة التحرر العربية ووحدة قواها كثيرا رفع الحظر عن نشاط الاحزاب التقدمية في بعض البلدان الوطنية وانهاء النفي الاجباري ومصادرة حرية الحركة اللذين تفرضهما بعض تلك البلدان على شخصيات اسهمت في بناء وقيادة النضال التحرري والتقدمي لشعوبها ولسائر الشعوب العربية .

● قام الاتحاد الدولي للعمال العرب بطرد اتحاد نقابات عمال مصر من صفوفه بسبب تأييده لزيارة السادات للارض المحتلة . كما تم نقل مقر الاتحاد الدولي من القاهرة الى دمشق . وفي رأينا ان القضية اعمق من ذلك فاتحاد النقابات المصري ايد خيانة السادات لان القوانين والممارسات السائدة في مصر جعلت منه منظمة تابعة للسلطة، مثل العديد من المنظمات النقابية والاجتماعية الاخرى هناك . وتحت هذه القوانين والممارسات تعيش هذه المنظمات ، منذ عهد عبد الناصر ، تحت وصاية السلطة التي تفرض عليها قياداتها وسياستها . وهذا الواقع يسود للاسف في اكثر البلدان العربية ، وخاصة الوطنية . وبالتالي فان الحل الحقيقي ليس طرد هذه المنظمة او تلك ، ولا نقل مقرها من هذه العاصمة العربية او تلك ، وانما التمسك بمبدأ ديمقراطية المنظمات وجماهيريتها واستقلالها في كافة البلدان العربية ، حتى تستطيع ان تعبر عن ارادتها الحرة في رسم سياساتها وتحديد مواقفها واختيار القيادات التي تمثل مصالحها دون تدخل او وصاية من سلطة او حزب او اي جهة اخرى .

● نرى حاجة ملحة لاخذ الدرس مما يجري في السودان ومصر ، ومما يجري في الصومال ، بسبب وجود قوى اجتماعية استطاعت تكتيكات امريكا والسعودية ان تستميلها . في تقديرنا ان هذه القوى موجودة ايضا في النظم الوطنية وانها تتيح الفرصة المناسبة لانقضاضها . ومن ثم يهمنا ان تعمل القوى الثورية في تلك النظم على الوصول بالتحولات الاجتماعية الى مستوى تأمين مسيرتها الوطنية الديمقراطية . وتأتي في المقام الاول قضية الديمقراطية التي في ظل انعدامها . او حتى تقليصها ، يتهيأ المناخ الملائم لنشاط الاجنحة اليمينية وتدبير الانقلابات المعادية للثورة . فالسادات ، عندما شرع في تصفية الخط الوطني لعبد الناصر ، استثمر مصادرة الناصرية لديمقراطية ونجح في تضليل الجماهير بشعارات زائفة رغم انه سن قوانين فاشلة ليقمع بها مقاومة الشعب لسياسته الارتدادية .

● نرى محاربة المخطط الامبريالي في شموله . ففي قرن افريقيا مثلا ، نجد ان نفس القوى تخطط للحل الاستسلامي ولمؤامرات امن البحر الاحمر والخليج العربي ، تخطط لنسف الثورة الاثيوبية . واذا كنا موضوعيين فان الذي يضرب هذه الثورة يضرب الثورة الارترية حتى وان كان يقدم لمقاتليها السلاح والدعم المالي والسياسي .

محاربة المخطط الامبريالي الرجعي في شموله تقتضي ايضا الاقرار بان المؤامرة على لبنان وتوريط سوريا فيها كان جزءا لا يتجزأ منه ولقد ابدت الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية مرونة كبيرة للخروج من هذه الورطة . ويبقى ان تتخذ سوريا الخطوات المقابلة . وهذا سيكون محك جديتها في النضال ضد كافة عناصر التسوية الانهزامية .

- واخيرا فمن رأينا ان هناك حاجة ملحة لتصحيح كثير من مفاهيمنا وممارساتنا في ميدان التحالف مع الحركة الثورية العالمية . فكثيرا ما نفهمه على ان مؤازرتها لنا من جانب واحد . والواقع ان حجم ومدى التضامن الذي نقدمه لفصائل الحركة الثورية الذي تحتاج اليه قليل ، خصوصا على الصعيد الجماهيري . وفي اعتقادنا انه لا بد من تصحيح هذه المفاهيم والممارسات الخاطئة . ومجالات التضامن المتبادل واسعة .

ومن الممكن تنظيم اتصالات مباشرة - بالوفود المتبادلة وغيرها - مع مختلف اطراف الحركة الثورية العالمية والاتفاق على اعمال تضامن محددة مشتركة .

فتنظيم التضامن مع الاتحاد السوفييتي ، والبلدان - الاشتراكية الاخرى ، بالدفاع الحازم عنها ضد الاكاذيب التي يروج لها الاعداء المشتركون .

وتنظيم التضامن مع الشعوب الافريقية - مع شعوب جنوب افريقيا وزمبابوي وناميبيا وانغولا وموزامبيق ، والتضامن مع الثورة الاثيوبية لوقف القتال في ارتريا واوغادين وحل المشاكل في اطار المبادىء والمصالح المشتركة ومنفعة جميع شعوب المنطقة . .

وهناك حاجة لاعادة النظر في علاقات المنظمات النقابية والاجتماعية والثقافية العربية بوصيفاتها العالمية ، بهدف توسيع وتمتين تلك العلاقات ، لا على صعيد القيادات وحسب وانما بين اوسع الجماهير على اسس الممارسة الديمقراطية ونشر اهداف المنظمات العالمية ومبادئها وبرامجها حتى تنتمي الجماهير اليها على بنية وتخوض بنشاط وايجابية العمل المشترك من اجل الاهداف المشتركة والتضامن ضد الامبريالية من اجل السلم العالمي

جبهة سودانية واسعة

اننا ندعو كل القوى الوطنية السودانية الى الاستمساك بتقاليدها الاصيلة ، الضاربة بجذورها القومية في اعماق نضالنا الوطني التحرري تقاليد الكفاح المشترك ضد العدو المشترك ، مهما تعددت الوانه وجنسياته - تلك التقاليد التي تجسدت في مظاهرات مارس ١٩٤٦ احتجاجا على قمع الطلاب المصريين في القاهرة والاسكندرية ، وفي كتائب متطوعي فلسطين عام ٤٨ ، في مقاومة مشاريع الدفاع المشترك الاستعمارية ومظاهرات التضامن مع شعوب الجزائر والمغرب وتونس ، وكتائب المتطوعين والغضبة الشعبية الهائلة ضد العدوان الثلاثي على مصر ، والنضال الجماهيري الواسع الناجح ضد الحلف الاسلامي الامريكي السعودي ، وانتفاضات الصمود ضد عدوان يونيو ١٩٦٧ م ومحاصرة مؤتمر القمة العربية بالخرطوم ليخرج بلاءاته الثلاث ، والسجل المجيد لهيئة الدفاع عن الوطن العربي .

اننا ندعو كل القوى الوطنية السودانية لرفض وادانة زيارة الخائن السادات للقدس المحتلة وسلسلة تراجعاته الاستسلامية وللنضال ضد المخطط الامبريالي الرجعي الصهيوني الذي يسعى لفرض الهزيمة والتبعية والذلة على الشعوب العربية واغراقها في ظلم التخلف والقهر .

اننا ندعو الى رفع الصوت عاليا ، والتعبير بشتى الوسائل والاشكال ضد مواقف دكتاتورية نميري الدموية التي ساندت خيانة السادات ، فزيفت ارادة شعبنا وخانت مصالحه الوطنية والقومية

اننا ندعو العمال والمثقفين والطلاب والشباب والنساء والمزارعين وكل ابناء شعبنا ، بمختلف اتجاهاتهم السياسية والمذهبية الى تشكيل جبهة سودانية واسعة تضع قدراتها الى جانب النضال العادل في سبيل تحرير الارض العربية من الاحتلال الصهيوني ، واستعادة شعب فلسطين العربي لارضه المغتصبة واقامة دولته المستقلة عليها ، في سبيل ازالة القواعد الاجنبية في عدد من البلدان العربية تسلبها استقلالها وسيادتها وتهدد كل شعوبنا ، في سبيل وقف تدخل الامبرياليين العسكري والسياسي في البلدان العربية والافريقية ، ووقف تصديرهم للثورات المضادة وتشجيعهم قتل العربي اخاه والافريقي اخاه واقتتال العرب والافارقة .

ان تشكيل جبهة كهذه ، ووفاءها بالتزاماتها القومية والعالمية ، يعبر حقا وصدقا عن المصالح الراسخة والمطامح الاصيلة لشعبنا .

١ مارس ١٩٧٨ م

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني